كلمة ونص

يونس خلف

الملفات الطارئة!

ثمة ظاهرة اتسعت دائرة انتشارها وأصبحت مصدراً للقلق في العديد من وقائع العمل وفي الحياة الاجتماعية أيضاً، ولهذه الظاهرة تأثير على دقة المعلومة وأمانة مصدرها والثقة بهذا المصدر.

أما الظاهرة فهي أن يرتبط التقويم السلبي لشخص ما بتضرر المصالح الشخصية لمن يتبرع بفتح ملفات هذا الشخص أو حتى تلفيق ملفات سلبية علية ويبدو الأمر وكأنه اكتشاف جديد.

ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك عندما ينسجون قصصاً وحكايات فيصبح الشخص المستهدف من رموز الفساد بعد أن كان مثالاً للنزاهة ويصبح مهملاً في عمله بعد أن كان بطل إنتاج ويصبح منحرفاً وله علاقات لا أخلاقية ويلجأ كاتب الملف إلى تحديد أسماء وأماكن ووقائع باليوم والتاريخ والساعة كي تبدو الحكاية محبوكة وقابلة للتصديق، وتصبح الوقائع على لسان كل الناس وينتشر الملف في كل مكان، لكن تمر الأيام ليبدو الأمر زوبعة في فنجان كما يقال ولا أثر أو نتيجة لكل ما أثير لكن الناتج هو إشغال الجهات الرقابية بمعلومات كيدية لا صحة لها، إضافة إلى أن الشخص المستهدف يصبح على لسان الناس من خلال تداول الصورة المشوهة.

أما الوجه الآخر لهذه الظاهرة وهو أكثر سلبية وخطورة عندما يرتبط ذلك باستحقاقات معينة أو انتخابات أو يكون تلفيق المعلومات أو التشهير أو الانتقام كرد فعل على أمر ما لا أكثر كأن يقوم فجأة موظف ليهاجم مديره في اجتماع أو مؤتمر أو في وسيلة إعلامية ويكون الدافع أو السبب هو إعفاء الموظف من عمل أو مهمة ما لأسباب موضوعية.

أو أن يصبح رئيس منظمة فاسداً لأنه عاقب موظفاً قام بتزوير توقيعه.. أو أن أصبح أنا كاتب هذه السطور هدفاً لكل الذين يشعرون الآن أن الكلام يستهدفهم لأن من لا يفعل ذلك لا يمكن أن يتحسس من هذا الكلام، فالذين يمارسون الفساد وحدهم يتضايقون من قراءة أي كلام عن الفساد والذين يعانون من ضعف في تحمل المسؤولية لا يعجبهم الحديث عن الترهل والضعف في الأداء.

السؤال: لماذا لا تكون هناك ضوابط وشروط وقواعد واضحة ومعلنة لاستقبال الملفات أو أي معلومة كي لا يصبح التشهير والتلفيق مباحين ولا يدفع صناعهما أي ثمن حتى بعد التأكد من عدم صحة معلوماتهم؟!

وزير النفط ينصف العمال

حميدي لـ«الوطن»: بعض الشركات تقدم بدل إطعام وأخرى تقدم الوجبة الغذائية

| محمود الصالح

كشف رئيس الاتحاد المهني لعمال النفط عبد المعين حميدي عن موافقة وزير النفط على منح العاملين في وزارة النفط الوجبة الغذائية عيناً كما نص عليها قانون العاملين في الدولة، بعد أن كان عدد كبير من العمال لا يحصلون إلا على قيمة مالية لا تتجاوز ٣٠٠ ليرة سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف رئيس الاتحاد حميدي: إن هذه الموافقة جاءت بناء على مطالبة الاتحاد المهني خلال اللقاء النوعي للاتحاد المهني لنقابات عمال النفط والصناعات الكيميائية مع وزير النفط والثروة المعدنية فراس قدور، بحضور معاوني الوزير ومدراء المؤسسات ورؤساء مكاتب النقابات في القطر العربي السوري، مشيراً إلى أنه تم تقديم العديد من المداخلات من رؤساء مكاتب النقابات التي تضمنت مواضيع عمالية مهنية تخص الوضع المعيشي للإخوة العمال في قطاع النفط.

وأضاف: كانت أبرز المداخلات القوام الغذائي المقدم للعمال نظراً لطبيعة العمل والتوزع الجغرافي وبعد المسافات بين مواقع العمل والسكن، ولكون هناك أنظمة داخلية للشركات تنص على تقديم الإطعام العيني وبعض الخدمات، وبعض الشركات تتقاضى بدل إطعام والبعض الآخر من العمال يتقاضى الوجبة الغذائية عينية، لذلك طالبنا بأن تكون لكل العاملين وجبة عينية حسب نظام العمل، لأن الهدف من إقرار الوجبة الغذائية هو تعويض العامل ما فقده من طاقة خلال أداء العمل، إضافة إلى ضرورة توفير أغذية تسهم في توفير المناعة للعامل خلال قيامه بعدد من المهن الخطرة وخاصة النفط والغاز والجيولوجيا وغيرها.

وأشار إلى أن من هذه المواد البيض والحليب وغيرهما وفق نظام التغذية المحدد لكل شركة حسب طبيعة العمل فيها، ونتيجة المناقشات وجه الوزير برفع القوام الغذائي بما يتناسب مع الأسعار الحالية وحسب الإمكانات لكل شركة.

أما فيما يتعلق باللباس العمالي، ذكر حميدي أنه بالنسبة للباس وموضوع تأمينه في موسمه وعدم التأخير عن موعد الاستحقاق ليكون مناسباً سواء كان شتوياً أم صيفياً كهندام أم لباس عملي وقائي، مازال لغاية تاريخه في المعالجة وبيان رأي المؤسسات والشركات وإمكاناتها، مضيفاً: لكن هناك بحدود ٢١ ألف عامل يستحق اللباس العمالي الوقائي، و١١ ألف عامل يستحق اللباس العمالي الهندام، وتصل قيمة اللباس الوقائي الشتوي إلى ٩٠٠ ألف ليرة سورية، مضيفاً: أما اللباس الوقائي الصيفي فهو بحدود ٥٥٠ ألف ليرة سورية، ويحصل العمال الإداريون وكل من هو ليس على خط الإنتاج على لباس هندام صيفي وشتوي.

> ٢١ ألف عامل يستحقون اللباس الوقائي و١١ ألفاً لباس «الهندام»

وفيما يتعلق بموضوع طبيعة العمل للعاملين في قطاع النفط وخاصة عمال الإنتاج بجميع فئاتهم، أكد أنهم لا يحصلون عليها وفق الراتب الحالي بعد صدور المرسوم التشريعي رقم ٣١ لعام ٢٠٢٢ الذي نص على منح العامل هذا التعويض على الراتب الحالي، لكن للأسف أغلب عمال وزارة النفط يحصلون على طبيعة العمل والاختصاص حسب المرسوم التشريعي ٤٤ لعام ١٩٧٤.

وكان وزير النفط قد وجه بموجب الكتاب رقم ١٦/٢٦٥/ط كل مؤسسات وزارة النفط والشركات التابعة لها، وبناء على مطالبة الاتحاد المهني لعمال النفط بمنح الوجبة الغذائية عيناً وذلك بسبب عدم توازن القيمة مع الأسعار الحالية، وكذلك الاهتمام باللباس العمالي وعدم التخاير عن موسم منح اللباس.

وأخيراً: نتمنى من باقي مؤسسات الدولة تطبيق نص القانون فيما يتعلق بالوجبة الغذائية، لأن المبلغ الذي يمنح اليوم للعامل المستحق سقفه ٣٠٠ ليرة، وهو يساوي أقل من ربع بيضة، في وقت حددت أنظمة العمل في الشركات والمؤسسات والمديريات وجبة غذائية معينة لكل عامل حسب طبيعة عمله، أقلها بيضتان وكيلو حليب وخبز للعامل يومياً، وهذا حق للعامل وليست منحة من الإدارة.

١٤٥ مدجنة في القنيطرة وأسعار الفروج ترتفع مجدداً

مدير الزراعة: توزيع ١٥٥ ألف ليتر مازوت على المداجن

| القنيطرة- خالد خالد

بيّن مدير زراعة القنيطرة رفعت موسى أن المديرية شكلت لجنة للكشف الحسي على المداجن المرخصة وغير المرخصة بهدف الوقوف على الإنتاج ومدى توافر مستلزمات الإنتاج والصعوبات والمعوقات، وحثّ المربين على العودة إلى العمل بتأمين المستلزمات وخاصة المحروقات.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف: بعد إجراء الكشف الحسي يمنح المربي وثيقة استثمار وبموجبها يتم الحصول على المواد المدعومة في حال توافرها كالمواد العلفية المقننة وغيرها.

وأوضح موسى أن مديرية الزراعة عبر دائرة الإنتاج الحيواني منحت ٧٥ بطاقة فعالية المازوت الخاصة بمزارع إنتاج الدواجن حتى تاريخه، وعدد وثائق الاستثمار والتربية الممنوحة ١١٠ وثائق استثمار لمداجن مستثمرة و٢٢ وثيقة لمداجن غير مرخصة وما زال العمل مستمراً.. وكشف موسى عن توزيع ١٢٠ ألف مازوت على مداجن الدجاج البياض والأمات والمقاس، وخلال الشهر الحالي تم توزيع ٣٥ ألف ليتر لمداجن الدجاج البياض فقط، وبالتالي المجموع ١٥٥ ألف ليتر، ما ساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج.

وبيّنت رئيسة دائرة الإنتاج الحيواني بالمديرية تغريد مصطفى أن عدد المداجن المرخصة والعاملة ٩٨ مدجنة منها «٩٢ لإنتاج الفروج و٢ إنتاج أمّات الفروج و٣ لإنتاج البيض وواحدة مفقس لإنتاج الصوص»، والطاقة الإنتاجية لتلك المداجن ٩٥٥ ألف طير، وهناك ٤٧ مدجنة غير مرخصة وعاملة لإنتاج الفروج ومفقس لإنتاج الصوص وطاقتها الإنتاجية ٣٨٦ ألف طير.

وأشارت مصطفى إلى وجود ٥٢ مدجنة مرخصة ومتوقفة عن العمل منها ٣٨ مدجنة متضررة خلال الأزمة و١٤ مدجنة متوقفة عن العمل لأسباب تتعلق بصاحب المدجنة، والطاقة الإنتاجية للمداجن المتوقفة ٢٩٠ ألف طير، منوّهة بأن عدد المداجن المرخصة بالقنيطرة العاملة والمتوقفة ١٥٠ مدجنة وطاقتها الإنتاجية نحو ١,٢ مليون طير، أما عدد المداجن غير المرخصة العاملة والمتوقفة عن العمل ٦٣ مدجنة وطاقتها الإنتاجية ٤٥١ ألف طير، وبالتالي مجموع المداجن المرخصة وغير المرخصة والعاملة والمتوقفة عن العمل ٢١٣ مدجنة وطاقتها الإنتاجية ١,٧ مليون طير.

وأكدت أن دائرة الإنتاج الحيواني جاهزة لاستقبال طلبات مربي الدواجن لاستصدار بطاقة فعالية لمادة المازوت التي ساهمت في تخفيض التكلفة للإنتاج.

ورغم العدد الكبير للمداجن العاملة بالقنيطرة والبالغ ١٤٥ مدجنة، التي تكفي سورية كلها فإن الشكاوى لا تتوقف بسبب تذبذب أسعار الفروج وتبدل الأسعار بين ساعة وأخرى أو يوم وآخر، ولعل الأهم عدم توحيد السعر عند الباعة وكل يغني على ليلاه، حيث يعلق تسعيرة التموين ولا يلتزم بها لغياب الرقابة، وهذه الحال تنطبق أيضاً على سعر طبق البيض الذي وصل إلى ٥٢ ألف ليرة في المحال التجارية؟!

وهذه المرة لن يصدق المواطن الأسطوانة المشروخة التي يعزف عليها الكثير من المربين والتجار بارتفاع سعر الصرف والأعلاف التي لم تعد مجدية نفعاً، فسعر الصرف ثابت منذ مدة، كما أن سعر الأعلاف في السوق المحلية أرخص من أسعار مؤسسة الأعلاف.

وبرر أحد المربين الغلاء الكبير بأسعار الأدوية البيطرية في السوق المحلية وعجز الصحة الحيوانية عن تقديم الأدوية مجاناً للمربين «اللقاحات»، وكذلك ارتفاع أسعار المعقمات لتعقيم منشآت الدواجن في فترة التربية بين الفوجين، ومن الصعوبات التي أشار إليها المربي غياب المقنن العلفي المدعوم، إضافة إلى ارتفاع سعر الصوص، عدا صعوبات بتسويق المنتج على أرض المحافظة نظراً لعدم وجود مسلخ وضعف بالكفاءة السكانية، ما يضطر المربين لبيع منتجاتهم بأسواق المحافظات الأخرى «درعا- دمشق وريفها» كما أن ارتفاع تكاليف النقل المرهقة جداً يجعل المربي يتكبد مبالغ مضاعفة في عملية الإنتاج.

وفود من أهالي السويداء للمحافظ لحل مشكلة المياه

«مياه» السويداء: الإشكالية الأساسية انقطاع الكهرباء لفترة طويلة

| السويداء- عبير صيموعة

ما زالت مشكلة تأمين مياه الشرب الشغل والهم الأكبر لدى الأهالي في المحافظة، حيث لا يمر يوم إلا وتتلقى «الوطن» شكاوى عن نقص في مياه الشرب واتصالات تؤكد أن معظم الأحياء في المدينة والبلدات والقرى باتت تعاني أزمة عطش حقيقية عجزت معها مؤسسة المياه عن تحقيق عمليات الضخ بالكميات المطلوبة، ورتبت أعباء مالية إضافية على جميع الأهالي نتيجة ارتفاع أسعار صهاريج المياه الخاصة التي تبدأ من ١٢٥ ألفاً لصهريج سعة ٢٠ برميلاً وتنتهي بـ ٤٥٠ ألفاً في ٥٠٠ ألف للصهريج ٨٠ و٩٠ برميلاً.

ورصدت «الوطن» زيارات مكوكية لوفود الأهالي من القرى والبلدات والمدن لمحافظ السويداء أكرم محمد، مطالبين بضرورة حلحلة قضايا آبار المياه دائمة التعطل على ساحة المحافظة وتأمين مياه الشرب بالكميات المطلوبة.

أمين سر مجلس محافظة السويداء رافع مقلد أكد لـ«الوطن» أن الإشكالية الأساسية لمياه الشرب تكمن في اعتماد محافظة السويداء في تأمين المياه على الآبار واعتماد معظم الآبار في التشغيل على التيار الكهربائي لعدم وجود مجموعات توليد كخيار منها، الأمر الذي أوجد إشكالية حقيقية في تأمين مياه الشرب وفاقم مشكلة تأمين الكميات المطلوبة منها في ظل ساعات التقنين الطويلة، وأدى بدوره إلى أزمة مياه حقيقية على ساحة المحافظة.

وأضاف: كما أن اعتماد الأهالي لسقاية الخضار والمواشي ضمن المنازل على مخصصاتهم من مياه الشرب في ظل النقص الحاصل بكميات المياه فاقم من قضية العوز في مياه الشرب لعدم كفاية كميات المياه الموزعة كامل الاحتياجات المنزلية، مؤكداً أنه في الزيارة الأخيرة لوزير الزراعة إلى السويداء وأمام تشجيعه على استثمار كامل الأراضي الزراعية كانت المطالبات من كل المزارعين ترتكز على ضرورة تأمين المياه لتلك الزراعات، والذي لا يمكن أن يحدث من دون استثمار الآبار الزراعية المعطلة منذ سنوات التي تم حفرها وتجهيزها أيام انطلاق مشروع الحزام الأخضر الذي أخفق وفشل فشلاً ذريعاً وتهاوت جميع أشجاره بياساً لعدم توافر المياه.

ولفت مقلد إلى أنه لتجاوز إشكالية نقص المياه على ساحة المحافظة لابد من رصد ميزانية كبيرة لتبديل جميع الغواطس القديمة للآبار التي تم إصلاحها ولفها لأكثر من مرة لعدم وجود جدوى من إصلاحها لتعطلها مباشرة بعد التنزيل، علماً أنه جرى تبديل أكثر من غاطس بغواطس جديدة عن طريق المنظمات المانحة وزارة الموارد المائية، إضافة إلى ضرورة وضع برنامج تقنين للتيار الكهربائي يراعي خصوصية عدم وجود مصدر مائي للمحافظة سوى الآبار يضمن ضخ ساعات متواصلة للمياه من الآبار من دون انقطاع وذلك بأن يتم الوصل لخمس ساعات ليلاً من الثانية عشرة ليلاً إلى الخامسة صباحاً.

مدير الوحدات الاقتصادية في مؤسسة مياه السويداء رائد أبو إسماعيل أكد لـ«الوطن» أن واقع الكهرباء في المحافظة فرض حالة من العجز في تأمين مياه الشرب بالكميات المطلوبة لاعتماد المحافظة على الآبار الجوفية العميقة في تأمين مياه الشرب، موضحاً أن الإشكالية الأساسية تكمن في ساعات التقنين الطويلة وانخفاض الجهد في كثير من الخلايا المغذية للآبار سواء للآبار المحيدة عن التقنين أو الآبار المزودة بمجموعات توليد، ما أدى إلى عدم إقلاع كثير من الآبار في ساعات وصل التيار وأدى بدوره إلى تخفيض ساعات الضخ وبالتالي فرض شحاً في كميات المياه الواصلة للأهالي.

يضاف إليها أن الآبار المزودة بمجموعات التوليد لا يمكن أن تعمل على مدار ٢٤ ساعة متواصلة لتعويض تردي التيار الكهربائي لعدم قدرة المؤسسة على تشغيل مجموعات التوليد على الآبار لساعات متواصلة للحفاظ عليها فنياً وميكانيكياً من جهة ولحاجتها إلى كميات كبيرة من المحروقات «آلاف الليترات يومياً» لا يمكن تأمينها كاملة وحسب المطلوب في ظل الكميات الموردة للمحافظة من مادة المازوت.

رئيس اتحاد الفلاحين يحذر:

في الشتاء سنفتقد البندورة

| اللاذقية- عبير محمود

ارتفاع غير مسبوق بأسعار الخضار في أسواق اللاذقية، وسط تساؤلات عن الأسباب، رغم أنه موسم إنتاج الزراعات الصيفية!

ويقول مواطنون إن أسعار الخضار الصيفية باتت غير مقبولة هذا الصيف، إذ يتجاوز سعر كيلو البندورة الـ١٠ آلاف ليرة، والخيار بين ٦ و٨ آلاف ليرة، وباقي الخضار رصدت أسعارها «الوطن» وسجلت أسعاراً متفاوتة حسب النوع ومنها البطاطا فتتراوح بين ١١ و١٣ ألفاً للكيلو الواحد، كيلو الباذنجان بين ٤ و٥ آلاف ليرة، الكوسا ٦ و٧ آلاف ليرة للكيلو، كما يسجل سعر كيلو الفاصولياء نوع «عيشة خانم» ١٧ ألف ليرة، والبصل من ٤ إلى ٦ آلف ليرة.

ويسأل مواطنون من ذوي الدخل المحدود عن كيفية توفير مبالغ كافية لسد حاجة الأسر الفقيرة الحال بشراء الخضار يومياً وهي ترتفع بشكل جنوني أسبوعاً بعد آخر، لتكلف أقل «طبخة» يومية بين ٦٠ و٧٥ ألف ليرة من دون لحوم على الإطلاق، ومن دون احتساب تكاليف الزيوت والسمون والغاز، هذه فقط خضار!

بعض باعة المحال المختصة ببيع الخضار، قالوا: إن البندورة ترتفع سعراً بسبب بيع المنتج إلى معامل الكونسروة وبالتالي فقدان المادة من السوق لتبقى الكميات لا تغطي الحاجة لكل المحافظات، مشيراً إلى أن معظم التجار يقولون إن الكميات قليلة هذا الموسم.

رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية أديب محفوض بيّن لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار الخضار يعود إلى ارتفاع أجور النقل وغلاء مستلزمات الإنتاج بشكل عام، إذ إن الخضار الصيفية معظمها من خارج المحافظة.

وأضاف: إن البندورة والبطاطا لا تتم زراعتها في اللاذقية بسبب تحول الفلاحين إلى الزراعات الأقل تكلفة كالموز والأشجار الاستوائية، موضحاً أن البندورة الأرضية في أسواق اللاذقية هي من محافظات أخرى كدرعا ودمشق وحماة وحمص.

وحذر محفوض من أن اللاذقية في سنوات قادمة، وخاصة في فصل الشتاء لن تكون فيها «حبة بندورة واحدة» بسبب تحول المزارعين إلى الزراعات الأقل تكلفة، مبيناً أن زراعة البندورة مكلفة سواء أكانت بذاراً أو دواء ومحروقات وغيرها، منوهاً بأنه في سنوات سابقة كانت زراعة البندورة في اللاذقية جيدة جداً وبأجود الأنواع، لكن الفلاح عندما يخسر عاماً بعد عام لا شك أنه سيتحول لزراعة رابحة حتى يستطيع العيش وشراء باقي المستلزمات المعيشية.

وذكر أن العديد من الفلاحين الذين يزرعون في البيوت البلاستيكية تخلوا عن هذه الزراعة بسبب الغلاء الكبير لأسعار شرائح النايلون والحديد وكل مستلزمات تجهيزات البيوت البلاستيكية، ومنها ما تتضرر بفعل العواصف بشكل كبير، وهذا تسبب بخسارة المزارعين ومنهم كثيرون قرروا التخلي عن الاعتماد عليها واستبدلوها بزراعات أستوائية.

وأشار رئيس اتحاد الفلاحين إلى أن ارتفاع أجور النقل حالياً من المحافظات الأخرى يؤثر بشكل كبير في أسعار الخضار في السوق بنسبة ٣٠ بالمئة، لأن معظمها من خارج المحافظة.